مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)
اسم الكاتب: د. ماهر الأمين، د. إبراهيم العليص، إيمان انجرو
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4268
تاريخ الاسترداد: 2025/06/14 20:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (2) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (2) 2011

مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)

الدكتور ماهر الأمين*
الدكتور إبراهيم العليص**
إيمان انجرو***

(تاريخ الإيداع 15 / 6 / 2010. قُبِل للنشر في 24 / 2 / 2011)

□ ملخّص □

استطاعت المصارف الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المصرفية وفرضت واقعاً جديداً على السوق المصرفية العالمية. وكان لابد من تطوير معايير محاسبية تراعي خصوصية عمليات المصارف الإسلامية، وتلبي أهداف المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات. هذا وقد قامت الباحثة بإتباع منهج دراسة الحالة وذلك لتحقيق أهداف البحث والمتمثلة بدراسة وتقييم الإفصاح في مصرف سورية الدولي الإسلامي في ضوء معيار المحاسبة المالية رقم (1) من معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث قامت بدراسة القوائم المالية التي يفصح عنها مصرف سورية الدولي الإسلامي، كما قامت بمقارنة متطلبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة المالية رقم (1) مع ما قام مصرف الدراسة بالإفصاح عنه في تقريره السنوي لعام 2008. وكانت أهم نتائج البحث أن التقرير المالي لمصرف الدراسة راعى متطلبات الإفصاح للمعيار محل الدراسة، وقدم إفصاحاً مقبولاً عن المعلومات المالية اللازمة لمستخدمي التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح في المصارف الإسلامية، معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

* أستاذ مساعد – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** مدرس– قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (2) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (2) 2011

Compliance of Syria International Islamic Bank to Islamic Financial Accounting Standard No.1

Dr. Maher Alamin*
Dr. Ibrahim Al-ulis**
Eiman Anjrou***

(Received 15 / 6 / 2010. Accepted 24 / 2 / 2011)

□ ABSTRACT □

Islamic banks could raise a new concept in the banking treatment, and created a new situation on the international banking market. Therefore, it is necessary to develop accounting standards that take into consideration the particularity of Islamic banks operations. The researcher examined the disclosure in the financial statements of Syria International Islamic Bank in the light of Islamic accounting standard number (1), and the researcher compared between the elements of Islamic accounting standard number (1) and the treatments which the bank is adopting. Finally, the research has concluded that the financial statements of Syria International Islamic Bank takes into consideration the elements of Islamic accounting standard number (1), and offers good disclosure about financial information which the employees of financial reports need.

Keywords: The disclosure in Islamic banks, Islamic financial accounting standard No.1.

* **Associate Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Department of Accounting, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعدّ المصارف الإسلامية مؤسسات حديثة النشأة نسبياً، والمصارف الإسلامية هي " المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساس صراحةً على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً"[1]. وبذلك فقد أدخلت المصارف الإسلامية أسساً للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد على المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، وأوجدت صيغاً لاستثمار الأموال المتاحة لها من حسابات الاستثمار، التي تستلمها من الغير لاستثمارها، أو من المصادر الذاتية. وقد اعتمدت المصارف الإسلامية على معالجات محاسبية مختلفة لإثبات عملياتها، فبعضها اعتمدت على المعايير المحاسبية الخاصة بالدولة إذ يعمل المصرف الإسلامي، أو على تطوير معايير خاصة اعتماداً على المعايير المحاسبية الدولية، وهذا يعود إلى الدعوات إلى التمسك العالمي بالمعايير المحاسبية الدولية – من أجل التوافق المحاسبي الدولي في التقرير المالي– مهملين الاختلافات في الثقافات والبيئة[2]. لذا فقد تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح، بحيث تعمل هذه الهيئة على تطوير الفكر المحاسبي في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وإعداد الأهداف والمفاهيم وفقاً للبيئة التي تتأثر بها هذه المؤسسات، وذلك من خلال إصدار معايير المحاسبة الملائمة لها وإعدادها. وبما يخدم تلك المصارف في عملية إعداد قوائم مالية تشمل معلومات ذات خصائص نوعية. ونظراً للخصائص النوعية للتقارير والقوائم المالية الخاصة بالمصارف الإسلامية، واحتوائها على عدد من البنود لا نجدها في القوائم المالية للمصارف التجارية غير الإسلامية. فإن ذلك يستوجب من هذه المصارف الإسلامية الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي منها المعيار رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية البحث من أنه يقوم بدراسة الإفصاح في القوائم المالية للمصرف الإسلامي محل الدراسة ومدى الالتزام بمعيار المحاسبة المالية رقم(1) من معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية. وكذلك تنبع أهميته من إلقائه الضوء على مجال جديد من مجالات العمل المصرفي على الساحة المصرفية المحلية وهو المصارف الإسلامية حيث إن هذه المصارف واستناداً إلى طبيعتها وأسلوب عملها قد تسهم في تقديم خدمات كبيرة للاقتصاد المحلي ولفرص الاستثمار المتوافرة فيه، وبالتالي يجب التعرف على الممارسة المحاسبية في هذه المصارف، والعمل على رفع جودة المعلومات المحاسبية، ومدى تلبيتها لمتطلبات واحتياجات مستخدميها.

ويهدف البحث إلى:

–دراسة القوائم المالية التي يقوم مصرف سورية الدولي الإسلامي بنشرها، ومدى مراعاتها لمتطلبات العرض وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم(1) "معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية".

–تقويم مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمتطلبات الإفصاح حسب المعيار المذكور أعلاه.

مشكلة البحث:

من أجل تحديد مشكلة البحث تطرح الباحثة التساؤلات الآتية:

طالما أن معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تناولت طرق العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، وذلك من خلال معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام، فهل تقوم المصارف الإسلامية بإعداد قوائمها المالية وفق هذا المعيار؟ وهل تلتزم بمتطلبات الإفصاح الواردة به؟ خصوصاً وأن المعيار قد جاء تلبيةً لخصوصية عمليات المصارف الإسلامية.

فروض البحث:

-يتوافق عرض القوائم المالية لمصرف الدراسة مع كيفية عرضها وفق المعيار رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

-يراعي مصرف الدراسة متطلبات الإفصاح للمعيار رقم (1) المذكور أعلاه.

منهجية البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث، واختبار فروضه، استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة والذي يندرج تحت قائمة البحوث الوصفية[3]، إذ قامت بدراسة مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)، وقد قامت الباحثة بالوصول إلى البيانات المطلوبة لإتمام بحثها من خلال الاطلاع ودراسة القوائم المالية المنشورة والتقرير السنوي لمصرف الدراسة، وما تضمنه من إيضاحات حول القوائم المالية، وكذلك دراسة الجداول التي قام المصرف بإدراجها في تقريره السنوي.

وكذلك قامت الباحثة بدراسة كيفية عرض المصرف للقوائم المالية المنشورة، وكذلك قامت بإجراء مقارنة بين عناصر المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1) مع ما قام مصرف الدراسة بالإفصاح عنه.

الدراسات السابقة:

-دراسة محمد عبده نعمان علي، 2001، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق:[4] تناولت هذه الدراسة واقع تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، والعوامل المؤثرة التي تحول دون عملية التطبيق أو تدعمه للوقوف على مشاكل أو عوائق هذا التطبيق. وتنفيذاً لذلك فقد تمت دراسة درجة التطبيق على عينة من المصارف الإسلامية في كل من السودان، واليمن، والبحرين. وكانت أهم نتائج البحث أن درجة تطبيق المصارف للمعايير المحاسبية ضعيفة ولم تصل إلى المستوى المتوسط، وقد تبين أن هذا يرجع إلى عدم تجاوب إدارة المصارف مع المعايير، وعدم قيام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتواصل مع المصارف لمناقشة الصعوبات التي تواجه المصارف نتيجة عملية تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية.

-دراسة Badreldin G. Mustafa، 2003، تطبيق معايير المحاسبة للمصارف الإسلامية (دراسة آراء المعدين والمدققين الخارجيين في السودان):[5] تناولت الدراسة آراء القائمين على إعداد القوائم المالية للمصارف في السودان وكذلك آراء المدققين الخارجيين في تطبيق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

المالية الإسلامية. كما تضمن البحث مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) وخلص من هذه المقارنة إلى أن بنود القوائم المالية للمصارف الإسلامية لا تتطابق مع عدد من بنود القوائم المالية للمصارف التجارية غير الإسلامية، إذ إن بنود القوائم المالية للمصارف الإسلامية هي نتيجة المعاملات الخاصة لهذه المصارف والمستقاة من الشريعة الإسلامية. وخلص الباحث إلى أن إعداد التقارير المالية للمصارف في السودان وفق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يؤدي إلى جعل القوائم المالية للمصارف قابلة للمقارنة ويزود المستثمرين بمعلومات موثوقة ومفيدة في اتخاذ القرارات.

-دراسة محمد محرم مكرم محمد، 2006، العلاقة بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والأنظمة المحاسبية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية نظرية:[6] هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف إلى أي مدى يمكن أن تكون هناك علاقة تأثيرية بين الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والأنظمة المحاسبية، ومن أجل دراسة هذه العلاقة تم اختيار قطاع المصارف الإسلامية اليمنية وذلك للتطبيق العملي. وقد قام الباحث باستعراض متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي منها المعيار رقم (1) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومقارنتها مع ما تم إصداره من قبل المصرف المركزي اليمني من قواعد وأسس إعداد وعرض القوائم المالية في المصارف عامةً ومنها المصارف الإسلامية، وقد كانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن الأنظمة المحاسبية المطبقة في المصارف الإسلامية اليمنية لن تواجه أية مشاكل أو صعوبات قد تؤثر عليها نتيجة تطبيقها معايير المحاسبة الإسلامية، وأن المعيار رقم (1) العرض والإفصاح العام قد وضع إطاراً عاماً وملائماً لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف الإسلامية عموماً.

-دراسة ربى عمر نبيل جركس، 2007، القياس المحاسبي للربح والإفصاح عنه في المصارف الإسلامية:[7] هدفت الباحثة في هذه الدراسة إلى إعطاء صورة عامة عن المصارف الإسلامية ومن ثم توضيح مفهوم الربح المحاسبي في الفكر الإسلامي وتوضيح الطرق المتبعة في قياس نتائج أعمال الدورة المالية للمصارف الإسلامية والتوصل إلى حقيقة الإفصاح عن نتائج الأعمال في هذه المصارف، وذلك عن طريق دراسة مقارنة بين مصرفي دبي الإسلامي والمصرف العربي الإسلامي الدولي. وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها: اختلاف المصارف الإسلامية في كيفية معالجة المصروفات الإدارية والعمومية الخاصة بالمصرف، يؤثر في مكونات الربح القابل للتوزيع بين المساهمين والمودعين. وخلصت إلى أن إعداد التقارير المالية يتم وفقاً للنماذج المقررة من قبل المصرف المركزي، وبموجب القوانين والتعليمات النافذة، ووفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أولاً: معيار المحاسبة الإسلامية رقم(1) " معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية":[8]

يعرض هذا المعيار للقوائم المالية التي يتعين على المصارف الإسلامية نشرها دورياً لتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، ويحدد متطلبات الإفصاح في تلك القوائم اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة والتقارير المالية في المصارف الإسلامية، وقد قامت هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بتحديد هذه الأهداف، إذ إن تحديد الأهداف يعد بمنزلة المرشد في عملية إعداد المعايير المحاسبية، وكانت كالآتي:[9]

I. تحديد حقوق والتزامات الأطراف كافة ذات العلاقة بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكتملة.

II. الإسهام في توفير الحماية لموجودات المصرف وحقوقه وحقوق الأطراف المختلفة.

III. تقديم معلومات عن التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في عملياته وتوثيق هذا الالتزام وتوفير معلومات تساعد على تحديد الكسب والصرف المخالفين للشريعة الإسلامية، في حال حدوثهما.

IV. تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمصرف والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد، كما يجب أن تساعد هذه المعلومات مستخدم التقارير المالية على تقويم كفاية رأس مال المصرف وتقويم درجة المخاطرة الكامنة في استثماراته وتقدير درجة السيولة المتاحة في موجوداته ومتطلبات السيولة الكامنة في التزاماته المختلفة.

V. توفير معلومات عن الزكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها.

VI. توفير معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع المصرف.

VII. توفير معلومات تساعد على تقويم أداء المصرف، ومعلومات عن معدلات أرباح الاستثمار ومعدلات توزيع الأرباح الاستثمارية على أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

VIII. تقديم معلومات عن أداء المصرف لمسؤولياته تجاه المجتمع.

وهكذا، فإن أهداف التقرير المالي في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية انطلقت مما يقابلها في الفكر المحاسبي المعاصر، وعُمل على تحديدها بما يتفق مع طبيعة المصارف الإسلامية وخصوصيتها من خلال إتباع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تم إضافة مجموعة من الأهداف التي تنبع من أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تضمن المعيار المعلومات المهمة التي يجب أن يتم الإفصاح عنها من قبل المصرف الإسلامي في تقريره المالي، وتضمن كيفية العرض والإفصاح في كل قائمة من القوائم المالية الواجب نشرها من قبل المصارف الإسلامية حسب المعيار. وتشمل المجموعة الكاملة لهذه القوائم المالية، ما يلي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة، وقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً)، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض، والإيضاحات حول القوائم المالية، وأية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية. وقد نص المعيار على أنه يجب على المصرف إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية السابقة. وأنه يجب ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات حولها ترقيماً متسلسلاً، وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة . كما يجب أن تعدّ الإيضاحات جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية .

وقد تناول المعيار أيضاً كيفية معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية، وكذلك كيفية معالجة تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة.

النتائج والمناقشة:

ثانياً: دراسة وتقييم الإفصاح في مصرف سورية الدولي الإسلامي في ضوء معيار المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (1):

1 . نبذة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تأسس مصرف سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية مقسم على 10.000.000 سهم، قيمة السهم الاسمية 500 ليرة سورية. وليمارس المصرف أعماله المصرفية وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف من خلال فروعه المنتشرة في عدد من محافظات القطر. ويمارس المصرف الخدمات المصرفية والأنشطة التمويلية والاستثمارية وفقاً للنظام الأساس وفي ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وقرارات مجلس النقد والتسليف.

سجل المصرف في عامه الأول 2008 أرباحاً قبل الضريبة بلغت (207.8) مليون ليرة سورية تأتت من نتائج أعماله التشغيلية في مختلف مجالات العمل المصرفية والمالية والاستثمارية. وبلغ صافي الربح (134.7) مليون ليرة سورية.

وبلغت حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق في نهاية عام 2007 مبلغ (3.877.919.975) بينما وصلت في نهاية عام 2008 مبلغ (22.278.635.577) أي بزيادة مقدارها (18.400.715.602) أي بنسبة زيادة مقدارها 474.49%، بينما بلغت في تاريخ 30/ 6/ 2009 وذلك حسب القوائم المالية المرحلية في ذلك التاريخ مبلغ (30.808.644.549) أي بزيادة مقدارها (8.530.008.972) و بنسبة مئوية مقدارها 38.2% مقارنةً بنهاية 2008، بينما بلغت بنهاية 9/30 /2009 و حسب القوائم المالية المرحلية مبلغ (36.870.260.000) أي بزيادة مقدارها

(14.591.624.423) وبنسبة مئوية مقدارها 65.49 % مقارنةً بنهاية عام 2008. وإذا كان من دلالة لهذه الزيادات في حسابات الاستثمار المطلق فهي تدل على قدرة المصرف على استقطاب المدخرات والودائع، ولما كانت هذه الحسابات والودائع مصدر التمويل الرئيس للمصرف الإسلامي، فإن هذا يتيح للمصرف زيادة معدل الاستثمار وتنويعه مما يصب نهايةً في تنمية الاقتصاد بشكل عام.

2. القوائم المالية التي يفصح عنها مصرف سورية الدولي الإسلامي:

توفر مخرجات النظام المحاسبي والمتمثلة في التقارير والقوائم المالية معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة وتظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدتها[10]. ويحتاج المستخدمون للتقارير المالية المصرفية للمعلومات لكي يفهموا بشكل أفضل الخصائص الخاصة بعمليات المصرف وخاصةً القدرة على السداد والسيولة ودرجة المخاطرة النسبية المتضمنة في مختلف أبعاد الأعمال المصرفية[11]. وتزداد أهمية التقارير والقوائم المالية في المصارف الإسلامية إذ تعمل على توفير البيانات الضرورية التي تحتاجها الأطراف التي تستخدمها كالمستثمرين والمضاربين والمساهمين، وذلك إلى جانب الإدارة التي تهتم بالبيانات الدورية المنتظمة عن الأنشطة المختلفة. ومن خلال الاطلاع على التقرير السنوي لمصرف سورية الدولي

الإسلامي نلاحظ أن القوائم المالية اقتصرت على القوائم المالية الأساسية، وهي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وهذه القوائم مدققة ومقارنة مع السنة السابقة.

إلا أن المجموعة الكاملة للقوائم المالية والتي ينبغي نشرها من قبل المصارف الإسلامية بحسب المعيار المحاسبي رقم (1) الصادر عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تشمل بالإضافة إلى هذه القوائم المالية الأساسة، القوائم المالية الآتية:

-قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة (يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أو لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب. ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء أكانت على أساس عقد المضاربة المقيدة، أم على أساس عقد الوكالة، وعليه لا تعدُّ الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية. وإنما في قائمة خاصة بها).

-قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة.

-قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض، إذ تتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التجارية بمنح قروض للغير دون عائد (فائدة) عليها، ويتم تخصيص قائمة خاصة بمصادر واستخدامات أموال القرض الحسن.

بالنسبة إلى قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة، وهذه القائمة يطلب نشرها في حال تولى المصرف مسؤولية جمع الزكاة وإخراجها، وهنا فإن إدارة المصرف غير مخولة بإخراج الزكاة مباشرةً. أما بالنسبة إلى قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة وعند الرجوع إلى القوائم المالية في نهاية 2008 وكذلك القوائم المالية المرحلية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 حزيران 2009 لم تجد الباحثة ما يشير إلى وجود حسابات مقيدة لدى المصرف.

ا. **قائمة المركز المالي:** لا يختلف أسلوب إعداد الميزانية في المصارف عنه في المنشآت الاقتصادية الأخرى من حيث إظهار مصادر الأموال في جانب الخصوم، وأوجه استخدامات هذه الأموال في جانب الأصول من الميزانية. إلا أن الاختلاف يظهر في الأسلوب الذي يتم فيه ترتيب الموجودات حسب درجة السيولة أي حسب سهولة تحويلها إلى نقد فتظهر الموجودات الأكثر سيولة فالأقل سيولة وهكذا، كما يجري ترتيب المطلوبات حسب قرب مواعيد استحقاقها ووجوب الوفاء بها، أي الأقل ثباتاً ثم الأكثر ثباتاً وهكذا.[12]

أما من حيث العناصر الأساسة التي تتضمنها قائمة المركز المالي للمصرف الإسلامي هي كل من الموجودات، والمطلوبات، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها. ويقصد بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها القيمة المتبقية لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي من الحسابات أو المبالغ التي يتسلمها المصرف بعد حسم مسحوباتهم أو استرداداتهم منها و إضافة ما يخصهم من الأرباح أو حسم ما يخصهم من الخسائر الناتجة عن الاستثمار. وفيما يتعلق بالإفصاح في قائمة المركز المالي فإنه يجب الإفصاح عن تاريخ تنظيم هذه القائمة وكذلك يجب أن تحتوي على جميع موجودات المصرف وجميع مطلوباته وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وجميع حقوق أصحاب الملكية. ولا يجوز دمج البنود المهمة للموجودات أو المطلوبات أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة أو حقوق أصحاب الملكية من دون الإفصاح عنها[13].

وقد كانت قائمة المركز المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي في القوائم المالية المنشورة للعام 2008، على الشكل الآتي:

جدول رقم (1) قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2008

2007	2008	رقم الإيضاح	الموجودات
4.486.224.122	7.523.078.468	11	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
4.537.311.290	13.995.871.955	12	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
484.216.084	475.934.912	13	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
1.454.446.104	12.202.367.724	14	ذمم الأنشطة التمويلية وأرصدتها
-	3.950.538	15	إجارة منتهية بالتمليك
-	35.700.000	16	استثمارات في شركات تابعة
52.500.000	346.855.364	17	استثمارات مالية
412.131.340	245.985.488	18	مشاريع تحت التنفيذ
251.084.208	916.099.469	19	العقارات والأثاث والمعدات
18.250.124	66.951.438	20	موجودات غير ملموسة
9.318.307	20.934.529	21	موجودات ضريبية مؤجلة
7.182.220	56.915.947	22	موجودات أخرى
11.712.663.799	35.890.645.832		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
1.008.198.094	5.056.663.463		أرصدة الحسابات الجارية
2.040.186.575	2.909.282.874		تأمينات نقدية مودعة لدى البنك
	481.616.973	23	أرصدة الحسابات الجارية للبنوك والمؤسسات المالية
2.105.594	245.456.937	24	مطلوبات أخرى
3.050.490.26	8.693.020.212		مجموع المطلوبات
3.877.919.975	22.278.635.577	26	حقوق أصحاب الاستثمار المطلق
6.928.410.238	30.971.655.789		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق
			حقوق المساهمين
5.000.000.000	5.000.000.000	27	رأس المال المدفوع
-	29.547.761	28	احتياطي القانوني
-	29.547.761	28	احتياطي خاص
(151.533.808)	(239.139.217)	7	خسائر متراكمة لفروقات القطع غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم القطع البنيوي
(64.212.631)	99.033.738	7	الأرباح (الخسائر) المدورة

مجموع حقوق المساهمين		4.918.990.043	4.784.253.561
المطلوبات وحقوق المساهمين وحقوق أصحاب الاستثمار المطلق		35.890.645.832	11.712.663.799
الحسابات النظامية: تعهدات مقابل كفالات	30	1.434.999.838	116.672.375
بوالص تحصيل صادرة ووارده	30	1.273.140.242	351.288.376
تعهدات مقابل اعتمادات مستندية	30	4.077.564.357	856.639.330
قبولات	30	573.131.620	264.768

المصدر: التقرير السنوي لمصرف سورية الدولي الإسلامي لعام 2008.

إن قائمة المركز المالي وبالشكل المنشورة فيه تتواءم مع متطلبات المعيار رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام من معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، إذ جرى إعداد القائمة للفترة المالية الحالية مقارنة مع القائمة للفترة المالية السابقة، كما ظهرت في نهاية الصفحة التي تحتوي القائمة المالية عبارة أن الإيضاحات حول القوائم المالية جزءٌ لا يتجزأ منها.

كما جرى ترتيب الأصول طبقاً لمدى سيولتها، الأصول الأكثر سيولة فالأقل، وتم تبويب المطلوبات بدءاً بالحسابات الجارية للمصارف والعملاء، وحسابات الاستثمار المطلقة للعملاء، إلا أن صافي الموجودات الثابتة لم يتم إدراجها في آخر الموجودات كما جاء في المعيار رقم (1) ، كذلك فقد تم إظهار بند ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية في قائمة المركز المالي في رقم إجمالي وقد قام المصرف بالإفصاح عن مفرداتها في الإيضاحات المكملة للقوائم المالية، وهذا ينسجم مع المعيار رقم (1) الذي ترك للمصرف الخيار بين الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي، أو في الإيضاحات حول القوائم المالية. وتعتقد الباحثة إلى أن هذا الإجمال من قبل المصرف يرجع إلى أن ذمم المرابحات تمثل البند ذا الأهمية النسبية الأكبر إذ يمثل 97.476% من ذمم الأنشطة التمويلية والباقي يمثل استصناع تمويل أخرى وصيغه.

II. **قائمة الدخل:** تحتوي قائمة الدخل في المصرف الإسلامي على بنود الإيرادات، وسائر بنود المصروفات الخاصة بالدورة المالية وكذلك المكاسب والخسائر، والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وتبين صافي الدخل أو صافي الخسارة. والإيرادات في المصارف الإسلامية يمكن تصنيفها إلى ما يلي[14] :

أ- إيرادات الاستثمار: وتمثل هذه الإيرادات النسبة الأكبر من إيرادات المصرف الإسلامي، وتنقسم بحسب مصدر تمويلها إلى الأنواع التالية:

-إيرادات استثمار أموال المصرف الذاتية: وهي الإيرادات الناتجة عن استثمار المصرف لأمواله الذاتية وهي تعود للمصرف، ولا يتم قيدها لأرباح الاستثمار التي يتم توزيعها لاحقاً بينه وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية.

-إيرادات الاستثمار المشتركة: وهي الإيرادات المتأتية من الاستثمارات المشتركة الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة المخلوطة بما تبقى من أموال المصرف الذاتية، والإيرادات الناتجة عن هذه الاستثمارات توزع بين المصرف (أي المساهمين) وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كلٌ حسب مساهمته.

-إيرادات الاستثمارات المقيدة: وهي الإيرادات التي يحصل عليها المصرف بصفته مضارباً أو وكيلاً بعمولة محددة، حيث يحصل المصرف على أجره أو عمولته ويوزع الباقي على أصحاب الحسابات.

ب-إيرادات الخدمات المصرفية: إن إيرادات الخدمات المصرفية تنتج عن استثمار عناصر مملوكة للمصرف، ولذلك فهذه الإيرادات تكون للمساهمين، أما إذا استخدمت حسابات الاستثمار في أداء بعض الخدمات المصرفية فإن

الإيراد المتأتي عن هذه العمليات يكون من حق المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية معاً. وكذلك فإن المصارف الإسلامية التي تحّمل الإيرادات المشتركة بالمصروفات الإدارية والعمومية للمصرف تعتبر أن إيرادات الخدمات المصرفية من حق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار أيضاً.

ت-الإيرادات الأخرى: يتضمن هذا البند مختلف الإيرادات المرتبطة بنشاط المصرف ولم تدرج ضمن عناصر الإيرادات السابقة [15] .

وفيما يتعلق بالإفصاح في قائمة الدخل فإنه يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل، وبيان إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافاً لها ما اشترك فيه معهم وبيان إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها.

كانت قائمة الدخل لمصرف سورية الدولي الإسلامي في القوائم المالية المنشورة للعام 2008، على الشكل الآتي:

جدول رقم (2) قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2008

الإيرادات	رقم الإيضاح	2008	للفترة من 4/3 و لغاية2008/12/31
إيرادات الأنشطة التمويلية	4	705.915.468	16.764.626
أرباح الأنشطة الاستثمارية	5	177.393.975	68.408.822
إجمالي الإيرادات التمويلية والاستثمارية		833.309.443	85.254.448
إجمالي العائد على حسابات الاستثمار المطلقة	25	(547.122.422)	(10.993.996)
حصة المصرف كمضارب	25	138.322.040	3.298.199
العائد على حسابات الاستثمار المطلقة		(408.800.382)	(7.695.797)
حصة المصرف من دخل الاستثمار المطلقة (كمضارب و رب المال)		474.509.061	77.459.651
إيرادات عمولات و رسوم		128.472.825	9.739.234
مصروفات عمولات و رسوم		(8.321.361)	(4.319.845)
صافي إيرادات العملات و الرسوم	6	120.151.464	5.419.389
خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة تقييم القطع البنيوي	7	(87.605.409)	(151.533.808)
الأرباح (الخسائر) المحققة الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية		72.999.499	(6.487.338)
خسارة تدني قيمة استثمارات مالية متاحة للبيع	17	(83.738.117)	-
إيرادات أخرى	8	8.204.441	50.298
إجمالي الأرباح التشغيلية		504.520.939	(75.001.808)
المصروفات			
نفقات الموظفين		(143.720.874)	(43.463.269)

مصاريف إدارية و عمومية	9	(99.937.509)	(100.121.281)
استهلاكات و إطفاءات	20-19	(52.990.353)	(6.478.388)
صافي أرباح السنة قبل خصم ضريبة الدخل		207.872.203	(255.064.746)
مصروف ضريبة الدخل	21	(73.135.721)	9.318.307
صافي الأرباح للسنة		134.736.482	(215.746.439)
العائد الأساس للسهم من صافي الربح		13.47	(21.57)

المصدر: التقرير السنوي لمصرف سورية الدولي الإسلامي لعام 2008.

وبذلك تجد الباحثة أن عرض المصرف لقائمة الدخل وفق هذا النموذج والذي جاء وفق متطلبات المعيار رقم(1)، يوضح حصة حسابات الاستثمار المطلقة مستقلةً تماماً عن حصص أرباح المصرف، كما يوضح أن أرباح ودائع الاستثمار لا تحّمل بالمصروفات الإدارية التي تختص أساساً بحصص المصرف دون المودعين.

وقد جرى إعداد القائمة للفترة المالية الحالية مقارنة مع القائمة للفترة المالية السابقة، كما ظهرت في نهاية الصفحة التي تحتوي القائمة المالية عبارة أن الإيضاحات حول القوائم المالية جزءٌ لا يتجزأ منها، إلا أنه وعند الرجوع إلى الإيضاحات حول القوائم المالية تبين أن بند الإيرادات الأخرى والمدرجة في قائمة الدخل يتضمن 49.525 ل.س تمثل إيرادات غير شرعية. ويجب الإشارة إلى أن إدراج هذه الإيرادات في قائمة المركز المالي ضمن بند المطلوبات الأخرى هي المعالجة الصحيحة، وترى الباحثة أن إدراجها ضمن بند الإيرادات الأخرى في قائمة الدخل يؤثر في رقم صافي الأرباح (صافي الخسارة) للفترة.

III. قائمة التدفقات النقدية: تشمل العناصر الأساسية لهذه القائمة في المصارف الإسلامية النقد وما في حكمه في تاريخ معين، والتدفقات النقدية من العمليات، والتدفقات النقدية من التمويل، والتدفقات النقدية من الاستثمار خلال فترة زمنية معينة. وتشمل التدفقات النقدية النقد الداخل والنقد الخارج، ويقصد بالنقد وما في حكمه العملات المحلية والأجنبية لدى المصرف، وودائع المصرف تحت الطلب لدى المصرف المركزي ولدى المصارف الأخرى التي يستطيع سحبها بإرادته، وتلتزم المصارف الأخرى دائماً بدفع كامل أرصدتها عند الطلب[16].

وقد التزم المصرف بنشر هذه القائمة، إذ تم الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية، وجرى التمييز بين التدفقات النقدية الناتجة عن العمليات والتدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمار والتدفقات الناتجة عن التمويل والإفصاح عن العناصر المكونة لهذه التدفقات، كما تم الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية ومبلغ النقد في بداية الفترة المالية ونهايتها. ووردت القائمة مقارنة مع القائمة للفترة السابقة.

IV. **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** تشمل العناصر الأساسة لقائمة التغيرات في حقوق الملكية في المصارف الإسلامية صافي الدخل أوصافي الخسارة واستثمارات حقوق أصحاب الملكية والتوزيعات عليهم[17].

وقد التزم المصرف بنشر هذه القائمة، والتي توضح رصيد أول المدة لعناصر حقوق الملكية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح (الخسائر) المدورة ، والتغيرات التي طرأت عليها من زيادة أو نقصان. وقد جرى إعداد القائمة للفترة المالية الحالية مقارنة مع القائمة للفترة المالية السابقة، كما ذيلت القائمة المالية بعبارة أن الإيضاحات حول القوائم المالية جزءٌ لا يتجزأ منها.

وبذلك فقد جاءت القوائم المالية التي قام مصرف سورية الدولي الإسلامي بنشرها منسجمة مع كيفية عرضها وذلك وفق العيار رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

وتذكر الباحثة هنا عدم اختلاف المصارف الإسلامية عن بقية الوحدات الاقتصادية الأخرى من حيث تحديدها لمجموعة القوائم المالية الأساسية – المحددة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والذي يطبق على أنواع الوحدات الاقتصادية كافة بما في ذلك المصارف، ومن ثم بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) والذي يعترف بحاجات المصارف الخاصة – والمتمثلة في قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات حول هذه القوائم. إلا أن هناك اختلافاً في بعض البنود المكونة لهذه القوائم، فمثلاً: بند إيراد الفائدة وهو بند أساس في قائمة الدخل للمصرف التجاري غير الإسلامي، لا وجود له في قائمة دخل المصرف الإسلامي، وإنما هناك بند إيرادات ومكاسب الاستثمارات. وهذا الاختلاف هو نتيجة لاختلاف آلية عمل المصارف الإسلامية عن آلية عمل المصارف التجارية غير الإسلامية. كما أن هناك قوائم إضافية يجب على المصارف الإسلامية إعدادها فرضتها أيضاً خصوصية المصارف الإسلامية وطبيعة أعمالها، وهي بحسب توصيات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً)، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

3. تقويم الإفصاح في القوائم المالية لمصرف الدراسة في ضوء معيار المحاسبة المالية رقم (1) من معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية:

نص معيار المحاسبة المالية رقم (1) من معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنه يجب أن تفصح القوائم المالية للمصرف الإسلامي عن جميع المعلومات المهمة واللازمة لكي تكون هذه القوائم كافية وموثوقاً بها وملائمة لمستخدميها. وستقوم الباحثة بمقارنة متطلبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة المالية رقم (1) للمؤسسات المالية الإسلامية مع ما قام مصرف الدراسة بالإفصاح عنه في تقريره السنوي لعام 2008، وذلك كما يأتي:

جدول رقم (5) بمقارنة متطلبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة المالية رقم (1) مع ما قام مصرف الدراسة بالإفصاح عنه في تقريره السنوي لعام 2008

متطلبات الإفصاح حسب معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)	ما قام مصرف الدراسة بالإفصاح عنه
الإفصاح عن المعلومات الأساسية للمصرف.	– قام مصرف الدراسة بتقديم معلومات كافية في تقريره السنوي عن اسم المصرف وجنسيته وتاريخ التأسيس والشكل القانوني وكذلك موقع المركز الرئيسي والفروع. – أفصح عن الهيئة الشرعية ودورها في الرقابة على نشاط المصرف. – وفيما يخص مسؤولية المصرف عن الزكاة فقد ورد في تقرير الهيئة الشرعية للمصرف بأن إدارة المصرف غير مخولة بإخراج الزكاة. – كذلك أفصح المصرف عن كيفية المعاملة الضريبية.
الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي.	– ورد في الإيضاحات حول القوائم المالية في التقرير السنوي بأن الليرة السورية تعد العملة الرئيسية. – كما أفصح المصرف عن كيفية تحويل المعاملات بالعملات الأخرى إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي، وكذلك كيفية إعادة تقويم أرصدة حسابات الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة لإعداد القوائم المالية.	– ولقد قام مصرف سورية الدولي الإسلامي بالإفصاح عن السياسات المحاسبية التي يتبعها، والتي من أهمها، أنه يتم إعداد القوائم المالية في مصرف الدراسة وكما ورد في تقريره السنوي وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية وطبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية فيما لم تغطه المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وحسب القوانين والتعليمات المصرفية ذات العلاقة الصادرة عن مصرف سورية المركزي. – أفصح المصرف عن السياسات المحاسبية التي تمثل اختياراً من بدائل مقبولة مثل طرق اهتلاك الموجودات المتبعة. – أفصح المصرف عن السياسات المحاسبية التي اعتمدها المصرف لإثبات الإيرادات أو الخسائر ذات الأهمية النسبية، فقد أفصح المصرف عن أساس إثبات إيرادات عقود المرابحة (وهو النشاط ذو الأهمية النسبية الأكبر في مصرف الدراسة). – سياسة المصرف لتوزيع الأرباح بين أصحاب ودائع الاستثمار المطلق والمساهمين.
الإفصاح عن المكاسب التي تحققت للمصرف من مصادر تحرّمها الشريعة.	– بالنسبة إلى هذا الأمر، فلقد ورد في تقرير هيئة الرقابة الشرعية لمصرف سورية الدولي الإسلامي بأن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فقد تم تجنيبها في حساب الخيرات لصرفها في أغراض خيرية حسب توجيهاتها، كما أفصح المصرف في الإيضاحات حول القوائم المالية عن كيفية معالجتها.
الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف.	– وبهذا الخصوص قام مصرف سورية الدولي الإسلامي بإدراج جدول في تقريره المالي يبين التوزع الجغرافي للإيرادات والموجودات والمصاريف الرأسمالية داخل وخارج سورية. – كما أدرج جدول يبين تصنيف الأنشطة التمويلية حسب القطاعات الاقتصادية.
توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقاً لمدة استحقاقها، وكذلك الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدة استحقاقها أو المدة المتوقعة لتسييلها الفعلي.	– قام مصرف الدراسة بإدراج جدول يبين فيه تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها.
الإفصاح عن المبالغ التي يلتزم المصرف بإيداعها لدى الغير.	– أفصح مصرف الدراسة عن مبالغ الأرصدة المحتفظ بها لدى مصرف سورية المركزي سواء على شكل حساب جار أو احتياطي نقدي. وكذلك قام المصرف بالإفصاح عن أرصدته لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (الحسابات الجارية، والأرصدة الاستثمارية لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية).
الإفصاح عن صافي موجودات أو مطلوبات المصرف بالعملات الأجنبية وذلك في إطار	– التزم المصرف بتقديم معلومات عن الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية (الناتجة عن التغير في أسعار صرف هذه العملات).	
الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.	– التزم مصرف الدراسة بتقديم معلومات عن طبيعة ومبالغ التعهدات والالتزامات المحتملة في تاريخ قائمة المركز المالي غير المثبتة في قائمة المركز المالي.
الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.	– قدم مصرف الدراسة معلومات عن الأرصدة في نهاية السنة مع الأطراف ذات العلاقة، ووضح من هي هذه الأطراف.

كما أن هناك متطلبات إفصاح أخرى للمعيار رقم (1) من معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كالإفصاح عن التغيرات المحاسبية ومبرراتها وأثر هذه التغيرات، وكذلك الإفصاح عن كيفية تصحيح الأخطاء، يجب أن يأخذها المصرف في الحسبان في الفترات المالية المستقبلية وذلك في حال وقوعها .

كما تضمن التقرير المالي لمصرف الدراسة التقرير الشرعي للهيئة الشرعية عن السنة المنتهية، وكذلك تقرير مدقق الحسابات والذي يوضح فيه مسؤولية مدقق الحسابات بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وترى الباحثة أن مصرف سورية الدولي الإسلامي قد راعى متطلبات الإفصاح حسب ما نص عليه المعيار رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام. و أن متطلبات الإفصاح حسب ما نص عليه المعيار جاءت منسجمة مع أهداف التقرير المالي في المصارف الإسلامية.

ولاختبار فروض البحث، ولتحديد نسبة التزام مصرف الدراسة بمتطلبات المعيار رقم (1)، قامت الباحثة بتحليل محتوى (مضمون) التقرير المالي للمصرف، وذلك عن طريق إعداد قائمة بمتطلبات المعيار رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام، ومن ثم مقارنة مدى التزام المصرف بتطبيقها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) يبين مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمتطلبات المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (1)

متطلبات معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)	مصرف سورية الدولي الإسلامي	
	نعم	لا
القوائم المالية المتوجب نشرها من قبل المصارف الإسلامية حسب المعيار:		
– قائمة المركز المالي.	✓	
– قائمة الدخل.	✓	
– قائمة التدفقات النقدية.	✓	
– قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.	✓	
– قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.		✓
– قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.		✓
– الإيضاحات حول القوائم المالية.	✓	
قوائم مالية مقارنة.	✓	
ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات حولها ترقيماً متسلسلاً، وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة.	✓	

الإيضاحات جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .	✓	
الإفصاح عن المعلومات الأساسة للمصرف:		
– اسم المصرف.	✓	
– جنسية المصرف.	✓	
– تاريخ التأسيس والشكل القانوني.	✓	
– موقع المركز الرئيس وكذلك موقع الفروع في كل بلد وعددها.	✓	
– الأنشطة التي يمارسها المصرف والخدمات التي يقدمها.	✓	
– دور الهيئة الشرعية في الرقابة على نشاط المصرف.	✓	
– مسؤولية المصرف عن الزكاة.	✓	
– المعاملة الضريبية للمصرف.	✓	
الإفصاح عن عملة القياس المحاسبي.	✓	
الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة لإعداد القوائم المالية.	✓	
الإفصاح عن المكاسب التي تحققت للمصرف من مصادر تحرّمها الشريعة:		
– مبالغ المكاسب.	✓	
– طبيعة المكاسب.		✓
– طريقة التصرف بها.	✓	
الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقاً لمدة استحقاقها.	✓	
الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقاً لمدة استحقاقها أو المدة المتوقعة لتسييلها الفعلي.	✓	
الإفصاح عن المبالغ التي يلتزم المصرف بإيداعها لدى الغير.	✓	
الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية.	✓	
الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.	✓	
الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذات العلاقة.	✓	

ولقياس مدى الالتزام، إذا كان (نعم) يُعطى نقطة، بينما (لا) يُعطى صفراً، حيث نجد أن عدد النقاط التي يتطلبها المعيار وفق الجدول أعلاه (29)، وعدد نقاط نعم بالنسبة إلى مصرف سورية الدولي الإسلامي (26) وبالتالي مدى التزام أو نسبة التزام هذا المصرف بمعيار العرض والإفصاح العام هي (89.655 %). ولو أخذنا بالاعتبار أنه لا يوجد حسابات استثمار مقيدة في عام 2008 في مصرف سورية الدولي الإسلامي، وكذلك ضآلة نسبة الكسب المخالف للشريعة، إذ لا تتجاوز 0.0098 % من الإيرادات الإجمالية للمصرف. فإن نسبة الالتزام بمتطلبات المعيار لمصرف الدراسة ترتفع أكثر. وبذلك فإن مصرف الدراسة قد قام بعرض قوائمه المالية وفق متطلبات المعيار رقم (1)، وراعى متطلبات الإفصاح الواردة فيه.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. اقتصرت القوائم المالية المنشورة في التقرير السنوي لمصرف الدراسة على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المكملة للقوائم المالية والتي تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

2. جرى إعداد قائمة المركز المالي طبقاً لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1).

3. تم إظهار بند ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية في قائمة المركز المالي في رقم إجمالي، وقد قام المصرف بالإفصاح عن مفرداته في الإيضاحات المكملة للقوائم المالية، وهذا ينسجم مع المعيار رقم (1) الذي ترك للمصرف الخيار بين الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي، أو في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. لقد قام مصرف الدراسة بإعداد قائمة الدخل ونشرها بما يتوافق مع متطلبات المعيار رقم (1) من معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبذلك فإن قائمة الدخل توضح حصة حسابات الاستثمار المطلقة من الأرباح مستقلة تماماً عن حصص أرباح المصرف.

5. لقد راعى مصرف سورية الدولي الإسلامي متطلبات الإفصاح حسب ما نص عليه معيار المحاسبة رقم (1) معيار العرض والإفصاح العام من معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، و قدم إفصاحاً مقبولاً عن كثير من المعلومات المالية. وكان أهمها ما يلي:

–لقد قام المصرف بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المهم المتبعة لإعداد القوائم المالية.

–أفصح المصرف عن مبالغ المكاسب التي تتحقق من مصادر تحرمها الشريعة وطريقة تصرفه في هذه الأموال، وقد قام مصرف الدراسة بتسجيل هذه الإيرادات ضمن بند الإيرادات الأخرى المدرج في قائمة الدخل، وإن كانت معالجة خاطئة وعلى المصرف تسجيلها في حساب خاص يظهر في قائمة المركز المالي ضمن بند المطلوبات الأخرى.

–التزم المصرف بتقديم معلومات عن تركز مخاطر موجودات المصرف وذلك حسب القطاعات الاقتصادية وحسب التوزيع الجغرافي داخل وخارج سورية.

–التزم المصرف بتقديم معلومات عن الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية في تاريخ إعداد القوائم المالية.

–التزم مصرف الدراسة بتقديم معلومات عن طبيعة ومبالغ التعهدات والالتزامات المحتملة في تاريخ قائمة المركز المالي غير المثبتة في قائمة المركز المالي.

التوصيات:

1. استكمال القوائم المالية التي أوصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بنشرها، وهي: قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (إذا تولى المصرف مسؤولية جمع الزكاة كلياً أو جزئياً)، وقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض.

2. التأكيد على ضرورة استمرار المصرف – وكذلك كافة المصارف الإسلامية – بإعداد التقارير المالية للمصارف الإسلامية وفقاً لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبقاء إدارة المصارف على تواصل مع الهيئة لمتابعة أي مستجدات قد تطرأ على معايير المحاسبة الإسلامية.

3. ضرورة اهتمام مصرف الدراسة بتسويق صيغ الاستثمار الإسلامية كافة من مشاركة، ومضاربة، استصناع، وسلم. وبما يلبي متطلبات التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية ويخدم تنمية الاقتصاد بشكل عام.

المراجع:

1- خلف، فليح حسن . *البنوك الإسلامية*. جدارا للكتاب الجامعي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، 92-95.

2- AHMED, A. R. *International Accounting Harmonization, Banking Regulation, and Islamic Banks*. The International Journal of Accounting, 2001, 169.

3- حجاب، محمد منير. *الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية*. دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، مصر، 2000، 27.

4- 6- المركز الوطني للمعلومات ، الجمهورية اليمنية.

</http://www.yemen.nic.info/contents/studies>.

5- MUSTAFA,B.G. *The Implementation of Accounting Standards for Islamic Banks: A study of Preparers' and Auditors' Opinions in Sudan*. PhD Thesis, University of Surrey, 2003, 1- 154.

7- 15- جركس، ربى . *القياس المحاسبي للربح و الإفصاح عنه في المصارف الإسلامية*. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب، 2007، 144- 105.

8- 9- 13- 17- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI. *معايير المحاسبة و المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية*. AAOIFI، المنامة، البحرين، 2004، 75- 17- 87- 91.

10- القاضي، حسين؛ وحمدان، مأمون. *المحاسبة الدولية و معاييرها* . دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008،273.

11- حماد، طارق عبد العال. *التقارير المالية*. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، 924.

12- عبد الله، خلد أمين؛ والطراد، إسماعيل إبراهيم. *إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية*. دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 67.

14- 16-عبد الله، خالد أمين؛ وسعيفان، حسين سعيد. *العمليات المصرفية الإسلامية (الطرق المحاسبية الحديثة)*. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008، 458- 463.